

الأمم المتحدة
الجمعية العامة

اللجنة الخامسة

الجلسة ٧

المعقودة يوم الجمعة

١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١

الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الدورة السادسة والأربعون

الوثائق الرسمية

محضر موجز للجلسة السابعة

الرئيس : السيد منتصر (الجمهورية العربية الليبية)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٠٤ من جدول الأعمال : التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة ،
وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

UN LIBRARY

NOV 25 1991

UN/ISA COLLECTION

.../...

Distr. GENERAL
A/C.5/46/SR.7
25 October 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج
التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة
بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع
واحد من تاريخ نشرها الى :
Chief of the Official :
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United
Nations Plaza
وستمدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب
مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-066 ٩٧(٩١)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ١٠٤ من جدول الأعمال : التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة ،
وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع) (A/46/5 و Add.1 ، Add.3-5 و Add.7 ؛
و A/46/298 ، A/46/299 ، A/46/404 و A/46/510)

١ - السيد ميشالسكي (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال إن تقارير مجلس مراجعي الحسابات تشكل أحد المصادر القليلة الموثوق بها للمعلومات التي يمكن للحكومات أن تحكم من خلالها على ما إذا كانت الموارد المتاحة للمنظمات الدولية تُستخدم بفعالية وبكفاءة قدر الإمكان . وللأسف ، لم تحقق تقارير التقييم التي قدمها الأمين العام والرؤساء التنفيذيون الغرض المقصود منها .

٢ - وأضاف قائلا إن مجلس مراجعي الحسابات اضطلع بعمل ممتاز برصده الممارسات المالية والإدارية لمنظمات وبرامج الأمم المتحدة ، ولكن كثيرا ما كانت الإدارة تآبى الامتثال تماما لتوصياته ، على نحو ما يبيّن تقرير المجلس بشأن تنفيذ توصياته السابقة (A/46/299) .

٣ - ومضى قائلا إنه طُلب من المجلس أن ينظر في فعالية التدابير التصحيحية التي اتخذتها أو اقترحتها هيئات إدارة وكالات أو برامج الأمم المتحدة . وقد تضمن تقريره عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) (A/46/5/Add.3) تقييما للخطوات التي اتخذتها الإدارة لحل القضايا التي أثيرت في تقرير مراجعة الحسابات لعام ١٩٨٩ . بيد أنه لم يتسن إجراء مثل هذا التقييم بشأن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، بسبب التأخر في تقديم الوثائق . وذكر أن وفده يتطلع إلى تلقي تلك المعلومات فيما يتعلق بمكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين ، وبجميع الوكالات والبرامج الأخرى التي تراجع حساباتها ، بصفة منتظمة .

٤ - واسترسل قائلا إن عدم استجابة الوكالات والبرامج التي تراجع حساباتها لطلبات اتخاذ إجراء بشأن أمور مختلفة ، الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٤٥ ولا سيما الفقرة ١٣ (ب) و (ج) و (د) والفقرة ١٦ ، أمر مثير للقلق . ونظرا للمشاكل الخطيرة التي تم تحديدها أثناء مراجعات الحسابات السابقة ، لا يوافق وفده على الرأي القائل بأنه لا ضرورة لإجراء متابعة بشأن تلك الأمور .

(السيد ميشال سكي ، الولايات المتحدة)

٥ - وأضاف قائلاً إن من دواعي سرور وفده أن يلاحظ أن الدراسة المؤقتة التي اضطلع بها فريق مراجعي الحسابات الخارجيين بشأن وضع مبادئ ومعايير محاسبية مناسبة لتطبيق بشكل موحد في منظومة الأمم المتحدة ، والتي طُلبت في الفقرة ٥ من القرار نفسه ، قد تم توفيرها بالفعل ومن المقرر أن يُنظر فيها في إطار بند آخر من جدول الأعمال . وأعرب عن ثقته في أن آراء لجنة التنسيق الإدارية سيتم توفيرها في موعد مبكر .

٦ - وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام بشأن مشكلة الالتزامات غير المصفاة (A/46/404) ، قال إن وفده يشاطر الوفد الكندي رأيه الذي مفاده أن التفسيرات المقترحة يجب ألا تسفر عن فقدان السيطرة على تكاليف المشاريع وعلى تنفيذها .

٧ - وأعرب عن ترحيب وفده بمدور التقارير المؤقتة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومركز التجارة الدولية ، لأول مرة ، وترحيبه على وجه الخصوص بتركيزها على قضايا الإدارة . ويفترض وفده أن عدم وجود تقارير مؤقتة بشأن الوكالات الأخرى يعني ضمناً أنه لم يتم تحديد أي مشاكل خطيرة ، ولكنه يود الحصول على تعليل لعدم صدور تقرير مؤقت ، مثلاً ، بشأن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) . وعلاوة على ذلك ، فرغم المشاكل الخطيرة في الإدارة المالية التي تم تحديدها في مراجعات الحسابات السابقة ، لم يصدر تقرير مؤقت عن حسابات الأمم المتحدة . ومن الواضح أن الإجراء الجديد يحتاج إلى توحيد ، ويود وفده أن يعرف رأي المجلس فيما إذا كان ينبغي إصدار تقارير مؤقتة عن جميع المنظمات والبرامج التي تراجع حساباتها .

٨ - وانتقل إلى تقرير معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) (A/46/5/Add.4) ، فقال إن وفده يعتقد أنه يتعين أن تراعى النتائج التي توصل إليها المجلس مراعاة كاملة عندما تتخذ الجمعية العامة قراراً بشأن مستقبل المعهد . ومن دواعي الأسف أن حالة المعهد المالية ازدادت تدهوراً في عام ١٩٩٠ ، مما يوحي بعدم ثقة معظم الحكومات في أنشطته . وأعرب عن شدة قلق وفده إزاء الحاجة المستمرة إلى تقديم سلف من الميزانية العادية إلى اليونيتار ، ووفقاً للجنة الاستشارية ، يُتوقع أن يصل المبلغ المقدم من الأمم المتحدة كسلفة إلى ١٠ ملايين دولار في عام ١٩٩١ . ويبدو أن المبلغ الإجمالي المستحق لصندوق الأمم المتحدة العام يتجاوز القيمة

(السيد ميشالسكي ، الولايات المتحدة)

الإجمالية لممتلكات المعهد . ويعارض وفده بشدة تقديم أموال إضافية كسلف إلى المعهد ، وكذلك أية مقترحات من شأنها أن تبقى على تشغيله .

٩ - وذكر أن الولايات المتحدة ، بوصفها أكثر الجهات مساهمة في الأونروا ، قد أولت اهتماما خاصا لنتائج مراجعة حسابات عام ١٩٩٠ (A/46/5/Add.3) . وقال إن وفده يرحب بالتدابير المتخذة لحل المشاكل الخطيرة في مجال الإدارة التي تم تحديدها فيما يتعلق بصندوق ادخار الموظفين المحليين ، ويفترض أن المجلس سيدرس عن كثب مستقبلا الطريقة التي يدار بها ذلك الصندوق . ويتفق وفده مع المجلس ومع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في أن مدفوعات نهاية الخدمة التي دفعتها الأونروا لأحد الموظفين غير مبررة تبريرا كافيا . ولا يسع وفده أن يقبل موقف الوكالة الذي مفاده أن المعلومات المتعلقة بالحالة ينبغي حجبها عن مراجعي الحسابات ، وسيكون ممثنا لو حصل على شرح كامل للظروف .

١٠ - وأعرب عن سرور وفده أن يلاحظ أن الحالة المالية لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين تحسنت ، إجمالا ، تحسنا كبيرا خلال عام ١٩٩٠ ، وفقا لتقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/46/5/Add.5) . وفي الوقت نفسه ، يشاطر وفده المجلس واللجنة الاستشارية القلق الذي أعربا عنه إزاء الانحرافات الخطيرة في الإدارة المالية ، وحالات التدليس ، والتبذير وإساءة الاستعمال ، والمشاكل المواجهة في تنفيذ أنشطة المشاريع . وقد تم تحديد الكثير من هذه المشاكل في عمليات مراجعة حسابات سابقة ، وحدث ذلك في بعض الحالات منذ عدة سنوات مضت ولكن لم يحرز سوى تقدم ضئيل في معالجة تلك المشاكل . ولم يجر تنفيذ توصية سابقة للمجلس تتعلق بمعالجة حسابات الصناديق الاستثمارية تنفيذا كاملا ، وإن كان قد أجري بعض التحسينات . وينبغي بذل المزيد من الجهود لتحديد السياسات المتعلقة بإدارة حسابات الصناديق الاستثمارية لمنع إساءة استعمال هذه الأموال في المستقبل .

١١ - وأردف قائلا إن عدد وخطورة حالات التدليس التي حددها المجلس تشكل مصدر قلق بصورة خاصة وهو يود أن يعرف كم من المبالغ المختلطة تم استردادها . كذلك يشاطر وفده المجلس قلقه فيما يتعلق بإساءة الاستعمال البادية لجزء من أموال مكتب مفوض

(السيد ميشال سكي ، الولايات المتحدة)

الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بإنفاقها على تأثيث مكتب أحد الشركاء المنفذين (الفقرة ٩٧) ويوافق تماما على أنه ينبغي للمفوض السامي أن يؤكد من جديد لجميع الشركاء المنفذين والوكالات المنفذة أن استخدام الشبكات في توفير الرعاية للاجئين ينبغي أن تكون له الأولوية دائما على الاعتبارات الأخرى .

١٢ - وذكر أن التقرير المؤقت للمجلس عن صندوق الأمم المتحدة للسكان (A/46/5/Add.7) يتضمن عددا من النتائج المزعجة . فالمشاكل التي تم تحديدها في المراجعات السابقة قد أوجت آراء متحفظة بشأن البيانات المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ، وفي إحدى الحالات كان ذلك بسبب عدم قيام شركاء الوكالة المنفذين بتوفير البيانات المالية المراجعة في الوقت المناسب . ويبدو أن الحالة لم تتحسن بعد إلى درجة يمكن معها إصدار آراء غير متحفظة .

١٣ - وقال إن ثمة مشكلة خطيرة أخرى تتعلق بالإدارة . وهي مدفوعات تكاليف الدعم المفرطة إلى المنظمات غير الحكومية لتنفيذ المشاريع التي يمولها صندوق الأمم المتحدة للسكان . ويود وفده أن يقدم الصندوق قائمة بالمنظمات غير الحكومية التي تطلع بتنفيذ مشاريع للصندوق ، مع بيان توزيع المبالغ التي تم استردادها مقابل الدعم والتكاليف الإدارية الأخرى عن السنوات الثلاث الماضية . فمن شأن هذه المعلومات أن تكون مفيدة لحكومته في إدارة برامجها السكانية الشائبة . وينبغي أن يقوم مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باستعراض المسألة في عام ١٩٩٢ ولا بد من وضع حدود معينة لمستويات تكاليف الدعم التي تدفع إلى المنظمات غير الحكومية . وهذا مطلوب بموجب النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان ، ولكن ليس هناك ما يبدل على أن مجلس الإدارة أقر بالفعل معدلات محددة .

١٤ - ومضى قائلاً إن أوجه قصور عديدة قد لوحظت في عمليات الرقابة المالية الداخلية في الصندوق . واقتُرحت تدابير لتعزيز قدرة الإدارة المالية الداخلية في الصندوق ، ولكن مجلس الإدارة لم يوافق على الترتيبات المقترحة بشأن ملاك الموظفين . ويأمل وفده أن يعيد مجلس الإدارة النظر في موقفه في ضوء النتائج التي خلص إليها المجلس . فبدون إجراء تحسينات كبيرة في الإدارة المالية ، قد لا تتوفر الموارد اللازمة للبرنامج . وينبغي لمجلس الإدارة أيضا أن يبحث في مسألة الافتقار الظاهر إلى

(السيد ميشالسكي ، الولايات المتحدة)

الرقابة على السلف النقدية التي تقدم إلى الحكومات والمنظمات غير الحكومية . فقد وجد المجلس حالات عديدة تم فيها تقديم سلف كبيرة جدا ولكن لم يبلغ إلا عن دخل ضئيل جدا من الفوائد عليها .

١٥ - وأضاف قائلاً إن التقرير المؤقت عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (A/46/5/Add.1) يوحى بأن الرأي الذي سيصدر بشأن البرنامج عن فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ سيكون رأياً متحفظاً ، ويرجع ذلك أساساً إلى أن الوكالات المنفذة للبرنامج لم تمتثل للطلبات السابقة بتقديم شهادات مراجعة الحسابات في الوقت المناسب . وهذا الافتقار إلى التعاون من قبل الوكالات المنفذة إنما يعكس مشكلة أعم ، هي مشكلة عدم قيام البرنامج الإنمائي بإنفاذ متطلبات مساءلة الوكالات الصادرة عن كل من الجمعية العامة ومجلس الإدارة . وتجاهلت الوكالات المنفذة نداءات مجلس الإدارة بتقديم تقارير أكثر تفصيلاً . وفي غياب هذه المعلومات لا يتضح ما إذا كانت الموارد المتاحة للبرنامج الإنمائي تستخدم على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية ، وبدون إجراء تحسينات ذات شأن في عمليات مراجعة حسابات الوكالات المنفذة سيكون من الصعب تأييد النداءات التي توجه من أجل تقديم المزيد من المساهمات إلى البرنامج الإنمائي .

١٦ - ومضى قائلاً إن موضوع مساءلة الوكالات كان مصدراً لقلق الولايات المتحدة منذ أمد طويل . وبالرغم من التأكيدات المتكررة من المدير بأنه تم إحراز تقدم كبير ، يوحى التقرير بأن الواقع خلاف ذلك . فالمسألة خطيرة وتتجاوز بكثير مسألة مراجعة الحسابات . ويومي وفده بأن تقوم الجمعية العامة على وجه التحديد بتأييد رأي المجلس ومفاده أن الوكالات التي لا تبدي استعداداً للتعاون بإبرامها الاتفاق الأساسي الموحد للوكالات المنفذة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هي وكالات لا تمتثل لشروط قرار الجمعية العامة ٣٦٨٨ (د - ٢٥) ، وهو أمر ينبغي أن يجعلها غير مؤهلة كوكالات منفذة لأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (A/46/5/Add.1 ، الفقرة ٢٨) .

١٧ - وذكر أن الملاحظات المتعلقة بإدارة مكتب خدمات المشاريع تشير أيضاً قلق وفده ، الذي سيتناول المسائل المحددة المرتبطة بهذا الموضوع في الدورة القادمة

(السيد ميشالسكي ، الولايات المتحدة)

لمجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي . وأشار الى أن الترتيبات الحالية فيما يتعلق بالميزانية توفر للمدير بالفعل المرونة اللازمة لتخصيم الموظفين اللازمين لادارة المشاريع .

١٨ - واختتم كلمته قائلا إن حكومته قدمت في عام ١٩٩٠ وحده الى ثلاث من الهيئات التي هي قيد النظر مساهمات بلغ مجموعها أكثر من ٢٥٠ مليون دولار . ومن ثم فإنها ستأخذ النتائج الواردة في التقارير مأخذ الجدية الشديدة عند تحديد مستويات مساهماتها في المستقبل .

١٩ - السيد مينون (الهند) : أعرب عن ترحيبه بالتوسع في تقارير مراجعة الحسابات في الأعوام الأخيرة بحيث أصبحت تشمل المسائل المتعلقة بالاقتصاد والكفاءة ، لاسيما في ميدان الادارة .

٢٠ - وقال إنه يود أن يبدي تعليقاتين عامين بشأن مختلفين التقارير المقدمة ، وهما ينطبقان على منظومة الأمم المتحدة بكاملها . أولا ، يجب وضع الارصدة من الأموال النقدية المعطلة في ودائع مدرة للفوائد لجني أقصى دخل ممكن . وغني عن البيان أن هدف رفع مستوى العائدات الى أقصى حد ممكن يجب أن يتماشى مع الحاجة الى السيولة . ويمكن لهيئات أخرى مثل الاونروا ، بل واليونيتار ، الذي حقق صندوق المنح للأغراض الخاصة التابع له مستوى عاليا من السيولة ، أن تتبع سياسات مماثلة لتلك التي ينتهجها المفوض السامي في هذا الصدد ، وإن كان لابد من مراعاة المتطلبات والظروف المحددة الخاصة بكل منظمة . ثانيا ، تقع المسؤولية النهائية عن ضمان الاستخدام المرضي للموارد على الوكالات الممولة . ويجب أن يطلب من الوكالات المنفذة أن تقدم بيانا كاملا بالأموال المتلقاة من تلك الوكالات ، وينبغي أن يكون التفاوض على اتفاقات ملائمة بين الوكالات الممولة والوكالات المنفذة مسألة ذات أولوية .

٢١ - أما بشأن التقرير المتعلق بوكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا) (A/46/5/Add.3) فقد قال إن وفده لا يمكنه أن يقبل تذرع الادارة بـ "السرية" في منع وصول مجلس مراجعي الحسابات الى المعلومات ذات

(السيد مينون ، الهند)

الملة بشأن مستحقات إنهاء الخدمة التي تم دفعها الى أحد الموظفين ، وهو يتفق تماما مع تعليق اللجنة الاستشارية الوارد في الفقرة ٩ من تقريرها (A/46/510) . وعلاوة على ذلك ، فإن برنامج الاونروا الخاص بمشاريع الإعالة الذاتية يلزم تصميمه تصميمًا أفضل . وهناك تعارض واضح بين ذلك البرنامج وبرنامج الرعاية الذي تفضلع به الوكالة . وتتطلب تصاميم المشاريع بالنسبة لكل من البرنامجين تعديلات ، ويلزم تحديد المجموعات المستهدفة بالنسبة لكليهما بوضوح .

٢٢ - وبخصوص التقرير المتعلق بمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) (A/46/5/Add.4) قال إن وفده يرى أن من المهم ، ريثما يتخذ أي قرار بشأن هيكل المعهد في المستقبل ، ضمان معالجة بعض المشاكل الخطيرة التي تواجهه . ويلاحظ وفده بأسف الهبوط في مستوى المساهمات المتعهد بها ، ونقصان عدد البلدان التي تقدم مساهمات الى اليونيتار من ٤٥ الى ٢٦ بلدا . وفلا عن ذلك تتزايد كل سنة باطراد ديون المعهد للصندوق العام للأمم المتحدة . وينبغي التوصل الى سبل ووسائل لتحسين موقف السيولة في الصندوق العام لليونيتار . كذلك ينبغي أن يضع كل من الأمم المتحدة واليونيتار اجراءات واضحة لادارة حساب الاحتياطي واستخدامه .

٢٣ - وتطرق الى التقرير المتعلق بمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/46/5/Add.5) فلاحظ أن وفده حث دائما على أن تكون هناك وضوح أكبر فيما يتعلق بالموارد الخارجة عن الميزانية ، ولاسيما ما يسمى "الصناديق الاستثمارية الأخرى" ، وهو يتفق مع المجلس فيما يتعلق بلزوم الكشف بصورة منفصلة عن أي صندوق استثماري يبلغ رصيده أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ دولار (الفقرة ٢٥) . وأعرب عن قلق وفده أيضا إزاء المخالفات الادارية والمالية التي ارتكبتها أفراد موظفون لدى مكتب المفوض السامي أو لدى الوكالات المنفذة للمشاريع التي يمولها مكتب المفوض السامي . وطالب بتعزيز اجراءات الرقابة والرمد في الميدان لتفادي تكرار هذه الحالات في المستقبل . وقال إنه ينبغي كذلك علاج أوجه القصور التشغيلية في مجال الابلاغ عن المشاريع وفي توريد وتخزين سلع الإغاثة ، فضلا عن استخدام الموارد المالية . وفيما يتعلق بقيام أحد البلدان المضيفة بمصادرة سلع الإغاثة ، الأمر الوارد وصفه في الفقرة ٨٧ الى ٩٢ من التقرير ، يوافق وفده على أنه ينبغي السعي الى تحقيق جبر ملائم .

(السيد مينون ، الهند)

٢٤ - وبالإشارة الى التقرير المتعلق بمركز التجارة الدولية ، شدد على أنه من المنتظر من المركز ، بالرغم من كونه جهازا فرعيا مشتركا لمجموعة الاتفاق المأمم بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة غات) والأمم المتحدة ، أن يعمل وفقا للوائح والقواعد الادارية والمالية للأمم المتحدة في نهوضه بمسؤولياته فيما يتعلق بالصناديق الاستثمارية . وقال إن المركز ينبغي أن يكون قادرا على ادراج تعديلات في اتفاقاته الثنائية مع البلدان المانحة وذلك لجعلها متساقطة مع لوائح وقواعد الأمم المتحدة . وسأل عما اذا كان المركز قد بذل أي محاولة للقيام بذلك وعن ماهية المشاكل التي واجهها في هذا الصدد على وجه التحديد .

٢٥ - وفيما يتعلق بالتقرير المؤقت عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (A/45/5/Add.1) ، أعرب عن أسف وفده لأنه لم يجر حتى الآن إبرام الاتفاق الاساسي الموحد للوكالات المنفذة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والعديد من الوكالات المتخصصة ، وأن التغطية المحاسبية الكاملة لا تكفل حتى في حالة إبرام اتفاقات ملزمة . وقال إنه ينبغي تصحيح هذا الوضع وفقا للتوصية الواردة في الفقرة ٣١ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/46/510) . ومن دواعي القلق أيضا أن مكتب خدمات المشاريع يظهر وجود عدد كبير من الحالات التي تنطوي فيها ميزانيات المشاريع على أرصدة سلبية وحالات أخرى تنطوي فيها ميزانيات المشاريع على أرصدة كثيرة غير منقطة . وكما هو مذكور في الفقرة ٣٩ من التقرير المؤقت ، يشير ذلك الى وجود قصور خطير في تخطيط المشاريع و/أو تنفيذ المشاريع . ومع ذلك ، فإن وفده لن يتعجل ويستنتج أن عدد المشاريع الجديدة التي يديرها مكتب خدمات المشاريع ينبغي الحد منه . وقد يكون من الانسب النظر في سبل ووسائل لزيادة تفويض المكاتب الميدانية المسؤولية المنوطة حاليا بمكتب خدمات المشاريع فيما يتعلق بتلك المشاريع . أما عن مسألة الشراء فيجب أن تطبق القاعدة المتعلقة بتفويض سلطة الشراء محليا الى حد ٢٠ ٠٠٠ دولار تطبيقا صارما .

٢٦ - وأشار الى التقرير المتعلق بالالتزامات غير المصفاة (A/46/404) فقال إن وفده لا يحبذ ، من حيث المبدأ ، الاستثناءات من النظام المالي أو أي تخل جزئي عنها دون أن يكون هناك سبب قهري . وفي الحالة المعنية ، يود وفده أن يحصل على مزيد من

(السيد مينون ، الهند)

التقرير لمقترح الأمين العام ، في ضوء الفقرة ٣٥-٤ من تقرير اللجنة الاستشارية عن الميزانية البرنامجية المقترحة (A/46/7) ، قبل اتخاذ أي قرار .

٢٧ - واختتم كلمته مؤكداً على أن الإدارة المالية الفعالة تقتضي أن تقوم الإدارات المعنية بمعالجة الثغرات وأوجه القصور التي أشار إليها مجلس مراجعي الحسابات معالجة جدية وسريعة . وقال إن من دواعي سرور وفده أن يلاحظ ، من التقرير المتعلق بتنفيذ التوصيات السابقة للمجلس (A/46//299) ، أن هذه الإدارات تفعل ذلك . فمن شأن استمرار التعاون بين مجلس مراجعي الحسابات والإدارات المختلفة أن يسهم بشكل متزايد في تحسين الأداء المالي والإداري لمنظومة الأمم المتحدة ككل .

٢٨ - السيد فضلي محمود (باكستان) : قال إن المساءلة المالية الكاملة لا تغيد هدف الإصلاح فحسب وإنما تعزز أيضاً ثقة الدول الأعضاء في الأنشطة والعمليات التي تضطلع بها الأمم المتحدة . والهدف الاساسي من الممارسة السنوية التي يقوم بها مجلس مراجعي الحسابات هو ضمان انفاق الأمم المتحدة ووكالاتها المخلفة أموالها وفقاً للنظام المالي ووفقاً للسند التشريعي . وتمكّن التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة من رصد الحالة المالية للمنظومة بأسرها .

٢٩ - ومضى قائلاً إن تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ التوصيات السابقة للمجلس (A/46/299) يعد خطوة إيجابية . وينبغي مواصلة هذه الممارسة ، بحيث يتسنى اطلاع الدول الأعضاء على الاجراء العلاجي المتخذ وتمكينها في الوقت ذاته من أن تقرر ما اذا كان الامر يقتضي المزيد من التدابير التصحيحية .

٣٠ - وأضاف قائلاً إن مراجعة الحسابات ، التي تعتبر المرحلة الاولى من عملية المراجعة ، تظل غير كاملة ما لم تتبع هيئات الإدارة وإدارات المنظمات التي تراجع حساباتها توصيات المجلس . وتبين التقارير الحالية أنه في عام ١٩٩٠ تعاون المجلس ولجنة عمليات المراجعة تعاوناً وثيقاً مع دوائر المراجعة الداخلية في مختلف المنظمات ، مما مهد الطريق للقيام بأنشطة منسقة تنسيقاً حسناً .

٣١ - واستدرك قائلاً إنه لا تزال هناك مخالفات في الاجراءات المالية لبعض المنظمات ، وربما يعود ذلك الى صعوبات هيكلية . وينبغي وضع اجراءات لتلبية المتطلبات المالية ، مع تمكين المنظمات في الوقت ذاته من المضي قدماً في تنفيذ

(السيد فضلي محمود ، باكستان)

برامجها والقيام بأنشطتها . ويؤكد وفده على أهمية ضمان ادارة الموارد المالية بفعالية والالتزام بالنظام المالي في جميع أنشطة منظمات الأمم المتحدة .

٣٢ - ومضى قائلا إن المجلس قام ، بالإضافة الى إبراز أوجه القصور ، بتقديم اقتراحات بناءة تستحق النظر فيها بصورة جدية . ويؤكد وفده رأي المجلس الذي مفاده أنه ينبغي اعتبار الوكالات المنفذة لبرامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولية عن استخدام الموارد المخصصة لها بقدر مسؤولية البرنامج نفسه . ونظرا لأن مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن الاموال التي يتلقاها البرنامج ، من المهم أن يُبرم دون مزيد من التأخير في الاتفاقات الأساسية الموحدة للوكالات المنفذة ، التي لم يبرمها بعد بعض الوكالات المنفذة . كذلك ينبغي أن تقدم للوكالات المنفذة في الوقت المناسب معلومات مراجعة دقيقة عن النفقات البرنامجية التي تتكبدها .

٣٣ - وأضاف إنه ينبغي اتباع المشورة التي أسداها المجلس الى الاونروا ومفادها أنه ينبغي ايداع الارصدة من الاموال النقدية المعطلة (٢٠ مليون دولار في حالة الاونروا) في ودائع لأجل ذات عائد مرتفع ، لاسيما بالنظر الى الازمة المالية الراهنة للأمم المتحدة ، كذلك يتفق وفده مع رأي المجلس الذي مفاده أنه ينبغي ، عند إعداد مقترحات الميزانية ، مراعاة الاتجاه النزولي للشبركات .

٣٤ - وأعرب عن أمله في أن يقوم الرؤساء التنفيذيون وهيئات ادارة مختلف الهيئات والوكالات بالاطلاع بالدقيق على تقارير مجلس مراجعي الحسابات . وشدد مرة أخرى على الحاجة الى مراقبة الميزانية ، وعلى تقديم ميزانيات البرامج في الوقت المناسب ، وعلى تعزيز آليات المراجعة الداخلية وتحسين اجراءات المحاسبة . وقال إنه ينبغي أن يحتوي العرض الذي يعده المجلس على استعراض للاجراءات التي تتخذها الوكالات المختلفة في ضوء التعليقات والملاحظات التي يبديها كل من المجلس واللجنة الاستشارية .

٣٥ - وفي ختام كلمته شدد على أهمية تحقيق الاستخدام الامثل للموارد المتاحة لمختلف الوكالات التابعة للأمم المتحدة بتحسين وتبسيط اجراءاتها بحيث تسفر عن أفضل النتائج في خدمة البشرية وتحقيق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠